

السعودية تجاهر بالتطبيع مع إسرائيل في خضم حرب الإبادة على غزة

أقدمت المملكة العربية السعودية على خطوة جديدة للتطبيع العلني مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وذلك في خضم حرب الإبادة الجماعية المستمرة على قطاع غزة منذ 11 شهرا.

وبحسب موقع ([شبكة الصحافة الفلسطينية](#)) شاركت سفيرة السعودية في واشنطن الأميرة ريما بنت بندر آل سعود في مؤتمر mead الأول الذي عقد في العاصمة الأمريكية بحضور العديد من كبار المسؤولين الإسرائيليين برئاسة سفراء أمريكيين سابقين لدى دولة الاحتلال.

وشاركت السفيرة السعودية في حلقة النقاش إلى جانب سفيري المغرب والبحرين في واشنطن، حتى أنها استمعت إلى خطاب عضو الكنيست وزير الجيش الإسرائيلي السابق "بيني غانتس".

وقد صرح مسؤول إسرائيلي رفيع عن مشاركة السفيرة السعودية بأن الاجتماع التطبيعي "نافذة فرصة للتوصل إلى اتفاق تطبيع بعد الانتخابات الأمريكية" المقررة نهاية العام الجاري.

وقدر مصدر إسرائيلي في الأيام الأخيرة أنه بعد الانتخابات الأمريكية في غضون شهرين تقريباً، قد يعاد فتح نافذة فرصة للتوصل إلى اتفاق ثلاثي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الاحتلال.

وقال الصحفي الإسرائيلي المشهور عميت سيغال عبر قناته في تلجرام، إن السفارة السعودية قالت كلاماً هاماً لا يستطيع ذكره.

لكن مصادر سعودية معارضة كشفت أن سفيرة السعودية جاهرت علناً في مؤتمر واشنطن بدعم المملكة لدولة الاحتلال في مساعيها للقضاء على المقاومة الفلسطينية!.

السعودية تنحاز للاحتلال

لم يكن مفاجئاً لأحد ما أعلنه وزير إسرائيلي نهاية الشهر الماضي عن محادثات سرية تجري مع المملكة العربية السعودية بهدف بيع الغاز الإسرائيلي للمملكة.

وصرح وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين لصحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية أن هذا الاقتراح تم تقديمه من قبل شركة "نيو مد إنرجي"، التي يملكها رجل الأعمال إسحاق تشوفا، وهي شريكة في حفل "لفيانان".

وبحسب الوزير الإسرائيلي فإن الشركة المذكورة أوضحت أن السعودية أبدت اهتماماً كبيراً بشراء الغاز الإسرائيلي، جزئياً لأن الغاز يمثل مصدر "طاقة نظيف وصادق للبيئة".

ويتزامن ذلك مع تسخير النظام السعودي أدواته الإعلامية على رأسها قناة "العربية" وحسابات الذباب الإلكتروني لشيطنة غزة ومقاومتها والهجوم عليها بشكل ممنهج ومستمر.

ويؤكد معارضون سعوديون أن حكومة بلادهم مهما كُتبت من بيانات نشرتها وزارة الخارجية، فإن موقف صاحب القرار في المملكة هو دعم الاستمرار في حرب الإبادة الإسرائيلية حتى تحقيق أهدافها المزعومة والمعلنة وهي تصفية المقاومة.

وفي ذات الوقت فإن السلطات السعودية عمدت ولا تزال إلى اعتقال كل من يتحدث عن وجوب وجود موقف حقيقي غير كتابة البيانات عن الجرائم التي تحدث كل يوم على يد المحتل الإسرائيلي.

ويشار إلى أن ولي العهد السعودي الحاكم الفعلي للمملكة سبق أن صرح لصحيفة وول ستريت بواسطة مراسلتها في الرياض، أن السعودية لن تكون شريكة في اليوم التالي لإعمار غزة في حال وجود حركة "حماس" والمقاومة على الأرض.

السعودية تدير ظهرها للفلسطينيين

بشكل صارخ أدارت السعودية مهد الإسلام وبلاد الحرمين ظهرها لأكثر من 2.3 مسلم في قطاع غزة في خضم ما يتعرضون له من حرب إبادة إسرائيلية منذ أكثر من عشرة أشهر.

إذ أن المملكة أظهرت خذلانا شديدة لغزة عبر طعن مقاومتها وعدم التحرك جدياً بالضغط دولياً لإدخال المساعدات لأهلها في ظل ما يتعرضون له من تجويع.

بل كانت تحركات السعودية توحى بميل واضح للاحتلال عبر أكثر من صعيد بدءاً من تسريبات التأييد السري للقضاء على المقاومة مروراً بـ طريق العار البري لكسر الحصار البحري الذي فرضته جماعة أنصار الإخوان "الحوثيون" على إسرائيل.

وفي الوقت الذي كان يُنتظر من السعودية أخذ موقف أشد حسمًا لنصرة فلسطين كما حدث في الحروب السابقة مع إسرائيل قبل عقود، أو التلويح باستخدام سلاح النفط على الأقل للضغط على حلفاء إسرائيل على غرار ما فعل الملك فيصل في 1973، فعل النظام السعودي عكس ذلك وسخر نفط المملكة لخدمة الاحتلال.

ونقلت وكالات الأنباء الأجنبية مرارا منذ أشهر عن تزويد السعودية النفط لإسرائيل بصورة سرية بعد 7 أكتوبر.

وأكدت صحيفة الجارديان البريطانية وموقع منظمة International Change Oil غير الحكومية، أن النفط السعودي يصل لإسرائيل بصورة منتظمة وذلك عبر خط أنابيب "سوميد" إلى مصر وتجاوزت الشحنات لليوم 151 شحنة.

كما أكدت منظمة International Change Oil أن السعودية رفقة الإمارات ومصر هي الدول العربية الوحيدة التي تزود إسرائيل بالنفط تزامناً مع قصف غزة، وأن النفط يُستخدم كوقود للطائرات

والدبابات التي تقوم مباشرة بقصف القطاع منذ أشهر.

وبحسب مراقبين فإن هذا يعني أن حكام هذه الدول شاركوا فعليًا في جرائم الحرب.

وإلى قبل 7 أكتوبر، كانت واردات إسرائيل الخارجية من النفط الخام تبلغ 200 ألف برميل يوميًا.

وبحسب وكالة Bloomberg فإن 60% من هذا النفط يأتي من كازاخستان وأذربيجان. في حين يمثل منتجو الشرق الأوسط جزءًا صغيرًا جدًا من إمدادات النفط لإسرائيل.

وكان مسئولون سعوديون نفوا بشدة علانية منذ بداية الحرب على غزة أي إمكانية لاستخدام المملكة النفط كورقة ضغط لوقف إطلاق النار في غزة وذلك بينما السلطات السعودية توظف سرًا سلاح النفط خدمة لإسرائيل.

وهذا يعني أن السعودية سخّرت الكثير من إمكانيات المملكة لصالح الاحتلال ويدعم اقتصاده عبر 3 محاور:

برًا... بالسماح بنقل بضائع إسرائيل عن طريق العار البري.

جواً... بالسماح لطيران إسرائيل بالتحليق في أجواء المملكة.

وبحرا بنقل البضائع وإيصال شحنات النفط الخام إليهم لاستخدامها وقودًا لقصف غزة.

طوق نجاة

بينما تعرضت غزة ولا تزال إلى مجاعة كبرى مع تواصل حرب الإبادة فيها عمد النظام السعودي إلى التواطؤ في توفير طوق نجاة جديد لإسرائيل.

إذ لأول مرة وتحت غطاء من السرية يحدث أمر مهم ومغيّر للمعادلة ويقوم بتغيير الواقع، إنه افتتاح هادئ وسري الطريق التجاري الجديد بين الإمارات وإسرائيل مروراً بالسعودية يلتف حول الحصار البحري الذي فرضه الحوثيون.

وفيما يستمرّ حصار غزة ومنع وصول المساعدات لأهلها، يستمر تواطئ دول عربية عدة لكسر الخناق والتصييق الذي تعانيه إسرائيل في مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

وذلك بعد أن وفّر حكام الإمارات والسعودية والبحرين والأردن بديلاً للاحتلال الإسرائيلي يمكنه من نقل بضائعه، والأهمّ المزيد من الاختراق لدولهم.

ففي كانون أول/ديسمبر الماضي، كشف الإعلام العبري عن توقيع اتفاق بين الإمارات وإسرائيل لإنشاء جسر بري بين البلدين على خلفية تزايد الهجمات التي تتعرّض لها مصالح الاحتلال التجارية في البحر الأحمر!

والاتفاق ضم أطرافاً أخرى هي السعودية والبحرين والأردن التي ستكون أراضيها جسراً لنقل البضائع التي تنقل عبر مسارين، أحدهما يبدأ من ميناء دبي مروراً بالسعودية فالأردن وصولاً لميناء حيفا، والآخر تشارك فيه أراضٍ بحرينية.

وخط النقل الجديد قلّل المخاطر واختصر الوقت ويوفر أكثر من 80% من تكلفة نقل البضائع عبر الطريق البحري حسب إعلام الاحتلال الإسرائيلي.

التآمر ضد المقاومة الفلسطينية

في منتصف حزيران/يونيو الماضي، كشفت وسائل إعلام أمريكية عن مشاركة السعودية بشكل سري في اجتماع أمني رفيع المستوى مع إسرائيل في خضم الحرب على غزة والمجازر المرتكبة بحق الفلسطينيين.

وقال موقع ax10s الأمريكي إن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي التقى قبل أيام في البحرين مع نظرائه من عدة جيوش عربية بينها السعودية لمناقشة التعاون الأمني الإقليمي.

وشارك في الاجتماع الجنرال هيرتسي هاليفي، رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، إلى جانب الجنرال الأمريكي ميشيل "إريك" كوريل.

وحضر اجتماع يوم الاثنين الماضي في المنامة جنرالات كبار من البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن ومصر.

واعتبر الموقع أن الاجتماع كان بمثابة إشارة إلى أن الحوار العسكري والتعاون بين إسرائيل والدول العربية مستمر في ظل القيادة المركزية الأمريكية على الرغم من الانتقادات العلنية القاسية والإدانة للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

ويقول المسؤولون الأمريكيون إن التعاون مع إسرائيل والدول العربية في المنطقة سمح لهم بجمع المعلومات الاستخبارية والحصول على إنذار مبكر بشأن أي هجوم خارجي ضد إسرائيل.

ويضيف المسؤولون إن التعاون يشمل أيضًا المشاركة النشطة للأردن والسعودية في اعتراض الصواريخ والطائرات بدون طيار التي مرت عبر مجالهما الجوي بعد إطلاقها من إيران والعراق واليمن باتجاه إسرائيل.

وسبق أن أكد الإعلام الإسرائيلي أن السعودية قررت التطبيع العلني مع إسرائيل ويتبقى تحديد الموعد فقط تكريسا.

وبحسب دبلوماسي أجنبي على دراية بالتفاصيل إن المملكة العربية السعودية قررت تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولكنها تناقش ما إذا كانت ستنفذ هذه الخطوة في الأسابيع المقبلة أو بعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة في نوفمبر.